

# محافظة القدس تحذر: إقرار "قانون المؤذن" يمهد لحرب دينية



الخميس 2 يوليو 2026 06:40 م

أطلقت محافظة القدس تحذيرًا شديد اللهجة من التدايعات التي قد تترتب على إقرار الهيئة العامة للكنيسة الإسرائيلي، بالقراءة التمهيدية، مشروع ما يُعرف بـ"قانون المؤذن"، معتبرة أن الخطوة تمثل تصعيدًا جديدًا في السياسات الإسرائيلية الرامية إلى استهداف المقدسات الإسلامية وتقييد حرية العبادة في القدس المحتلة والأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، كما تنذر بإشعال توترات دينية واسعة في المنطقة [ ]

وأكدت المحافظة، في بيان رسمي، أن مشروع القانون، الذي يستهدف منع أو تقييد رفع الأذان عبر مكبرات الصوت، لا يمكن فصله عن سلسلة الإجراءات التي تنتهجها سلطات الاحتلال بحق المقدسات الإسلامية، معتبرة أن الهدف الحقيقي يتجاوز الجوانب التنظيمية ليطل الهوية الدينية والثقافية للشعب الفلسطيني، ويشكل اعتداءً مباشرًا على أحد أبرز الشعائر الإسلامية [ ]

## استهداف للمساجد والشعائر الإسلامية

وأوضحت المحافظة أن مشروع القانون يأتي ضمن سياسة ممنهجة تستهدف المساجد في القدس وسائر الأراضي الفلسطينية، وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك والمسجد الإبراهيمي، من خلال فرض مزيد من القيود على ممارسة الشعائر الدينية والتدخل في شؤون العبادة [ ]

وأضاف البيان أن هذه الخطوة تندرج ضمن سلسلة طويلة من الانتهاكات التي تشهدها المقدسات الإسلامية، والتي تشمل اقتحامات متكررة للمسجد الأقصى، واعتداءات على دور العبادة، إلى جانب عمليات تدنيس وإحراق طالت عددًا من المساجد خلال السنوات الماضية، في إطار ما وصفته المحافظة بمحاولات متواصلة لطمس الهوية الإسلامية والعربية وفرض واقع جديد على الأرض الفلسطينية [ ]

## "حرب دينية" وتشريعات مثيرة للجدل

واعتبرت محافظة القدس أن إقرار مشروع القانون بالقراءة التمهيدية يمثل تحولًا خطيرًا في التعاطي مع الحقوق الدينية للفلسطينيين، ووصفت الخطوة بأنها تمهيد لـ"إعلان حرب دينية"، مشيرة إلى أن استخدام التشريعات لتقييد الشعائر الإسلامية يعكس نهجًا يستهدف الحقوق الأساسية المكفولة بموجب المواثيق والقوانين الدولية [ ]

وأكد البيان أن اللجوء إلى سن قوانين تمس ممارسة الشعائر الدينية يكشف، بحسب وصف المحافظة، عن توظيف المؤسسة التشريعية الإسرائيلية لإضفاء غطاء قانوني على سياسات تستهدف الوجود الفلسطيني ومقدساته [ ]

## اتهامات بفرض الاضطهاد الديني

وفي سياق متصل، شددت المحافظة على أن مشروع "قانون المؤذن" يعكس ما وصفته بالطبيعة الحقيقية لدولة الاحتلال، معتبرة أنه يندرج ضمن منظومة تشريعية تهدف إلى تكريس التمييز والاضطهاد الديني بحق الفلسطينيين [ ]

وأضافت أن هذه السياسات لا تستهدف فقط تقييد رفع الأذان، وإنما تمثل جزءًا من محاولات أوسع لطمس الهوية العربية والإسلامية في القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة، من خلال فرض إجراءات وتشريعات تؤثر بصورة مباشرة على الموروث الديني والثقافي الفلسطيني [ ]

## تحذير من تداعيات إقليمية

وحذرت محافظة القدس من أن استمرار هذه السياسات والتشريعات قد يؤدي إلى تصعيد خطير في الأوضاع، معتبرة أن المساس بالمقدسات الإسلامية وحرية العبادة يحمل أبعادًا تتجاوز الأراضي الفلسطينية، وقد ينعكس على استقرار المنطقة بأكملها

وأكدت أن أي إجراءات تستهدف المقدسات الإسلامية أو تحد من ممارسة الشعائر الدينية من شأنها زيادة حدة التوتر، داعية المجتمع الدولي والمنظمات الحقوقية والجهات المعنية بحماية حرية المعتقد إلى تحمل مسؤولياتها واتخاذ مواقف واضحة تجاه هذه التطورات

واختتمت المحافظة ببيانها بالتأكيد على أن الحفاظ على حرية العبادة واحترام الأماكن المقدسة يمثلان ركيزة أساسية للاستقرار، محذرة من أن المضي في إقرار مشروع "قانون المؤذن" قد يفتح الباب أمام مرحلة جديدة من التصعيد الديني والسياسي في الأراضي الفلسطينية والمنطقة